الفساد الإداري وطرق مواجهته في الجهاز الإداري للدولة

د. لطفي أبو المجد موسى

استاذ القانون الإداري المساعد بكليات بريدة الأهلية

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

الفساد الإداري وطرق مواجهته في الجهاز الإداري للدولة

د. لطفي أب والمجد موسى

القانون الإداري بكليات بريدة الأهلية

loatfy.mousa@yahoo.com

ملخص

الفساد الإداري مشكلة تواجهها جميع دول العالم ومع ذلك، فإن نوعه وعمقه وحجمه يختلفان من دولة إلى أخرى مثلما تختلف آثاره تبعًا لنوع الهيكل السياسي والاقتصادي ومستوى تنمية الدولة.

وعلى أي حال، يؤدي الفساد إلى الانحطاط، ويبدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد، وهذا يقوض ثقة الناس في الجهات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من اللامبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع.

والفساد يقوض المعتقدات والقيم الأخلاقية في المجتمع، ويزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع ويعيق نم والقدرة التنافسية.

في الوقت الحاضر، يمثل الفساد الإداري والمالي تحديا للمجتمع الدولي. تدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم أن الفساد ضار للغاية ولا يعرف حدودًا.

يمكن للمشكلة أن تشل اقتصاد الدول وتعرقل التنمية وتقوض سيادة القانون وتؤدي إلى تهديدات أخرى للأمن القومي.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تولد الفساد الإداري وكذلك أسبابه الجذرية وأيضاً لاستكشاف طرق مواجهة المشكلة من أجل الحد من تأثيرها.

ذلك لأن الدراسة الدقيقة للأسباب الجذرية للفساد تساعد في تحديد العوامل المؤدية إلى المشكلة. هذا يساعد في تقليل الآثار الجانبية للفساد من خلال أساليب الإدارة المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري– الفساد المالي – الدولة – الموظف الإداري– الجهاز الإداري.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

Administrative corruption and ways to confront it in the state's administrative apparatus

Dr.. Lutfi Ab and glory Moses
Administrative law in Buraidah private colleges
loatfy.mousa@yahoo.com

Abstract

Administrative corruption is a problem that all countries of the world face. However, its type, depth, and size differ from one country to another, as its effects differ according to the type of political and economic structure and the level of state development. In any case, corruption leads to degradation, wastes national resources and reduces the efficiency of governments in managing the affairs of the country.

This undermines people's confidence in governmental and non-governmental actors and increases indifference and incompetence in society. Corruption undermines moral beliefs and values in society, increases project implementation costs and impedes the growth of competitiveness. Today, administrative and financial corruption is a challenge to the international community. Governments all over the world recognize that corruption is extremely harmful and know no boundaries.

The problem can cripple the nation's economy, hinder development, undermine the rule of law and lead to other threats to national security.

The study aims to shed light on the factors that generate administrative corruption as well as its root causes and also to explore ways to address the problem in order to reduce its impact. This is because careful study of the root causes of corruption helps determine the factors that lead to the problem. This helps reduce the side effects of corruption through appropriate management methods.

Key words: administrative corruption - financial corruption - the state - the administrative employee - the administrative apparatus.

مقدمة :

لفت مصطلح "الفساد الإداري" مقابل "النزاهة الإدارية" انتباه العلماء وخبراء المنظمة، ومنذ قت طويل، يحاول العلماء والخبراء معالجة الفساد الإداري من خلال تقديم تعريفات متوافقة مع المبادئ التنظيمية. يمكن اعتبار الرشوة والإساءة إلى موقف الفرد لتحقيق مكاسب خاصة بمثابة الجانب المشترك للتعاريف.

تظهر عواقب الفساد الإداري في شكل مشكلات مثل إساءة استخدام مركز الشخص والرشوة والاختلاس والاحتيال والمحسوبية والظلم والابتزاز وترك العميل (المستفيدين) غير راضٍ وسرقة ممتلكات الهيئة وأصولها وبيعها معلومات سرية للهيئة ، إلخ. يمكن أن تحدث هذه الجرائم بشكل فردي أو جماعي أو بطريقة منظمة. هناك مجموعة واسعة من العوامل التي تؤدي إلى الفساد الإداري وتسبب المشكلة في الانتشار المحتمل أو الفعلي. بناءً على تلك العوامل ، يمكننا استنباط طرق من شأنها أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في القضاء على الفساد الإداري أو التقليل منه على الأقل في أي منظمة(١).

وسوف نتناول في هذا البحث الفساد الإداري وكذلك أسبابه الجذرية وذلك بهدف الاستكشاف طرق مواجهة المشكلة من أجل الحد من تأثيرها.

ذلك لأن الدراسة الدقيقة للأسباب الجذرية للفساد تساعد في تحديد العوامل المؤدية إلى المشكلة. هذا يساعد في تقليل الآثار الجانبية للفساد من خلال أساليب الإدارة والرقابة القضائية المناسبة ، وذلك علي النحو التالي :

(١) Pascal Boniface, Sarah Lacarriere, Pim Verschuuren, Alexandre Tuaillon, David Forest, Jean-Michel Icard, Jean-Pierre Meyer et Xuehong Wang, Paris sportifs et corruption : comment préserver l'intégrité du sport, IRIS, 2012

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

١ .الحاجة الماسة إليه سواء على مستوى الأفراد والجماعات، أو على مستوى الشعوب والقيادات، وذلك بدراسة مفصلة لجميع جوانبه، وبيان الأحكام المترتبة عليه وبيان حدوده وضوابطه

٢ .مساس هذا الموضوع بالوظيفة العامة المعاصرة، وهو ليس بعيدا عن واقعهم ومشاهدتهم.

ثانياً- منهج البحث

وأما منهج البحث فهو علي النحو الاتي :

١. تصوير المسألة المراد بحثها تصويرا دقيقاً.

٢ . التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٣ .العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية والأحكام القضائية .

٤ . الاعتماد على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي المقارن..

ثالثاً: خطة البحث

وقد جاءت هذه الدراسة، إضافة للمقدمة والخاتمة في مبحثين، وذلك على النحو الآتي :

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري

المطلب الثاني: أنواع الفساد الإداري

المطلب الثالث: الأسباب المؤدية الفساد الإداري

المطلب الرابع: أشكال الفساد الإداري

المبحث الأول

ماهية الفساد الإداري

الفساد هو انحراف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أغراض وغايات خاصة؛ كاختلاس مال أو تعامل مع شخص أو أكثر لغرض الحصول على مزايا أو امتيازات ، أو الحصول على مقابل للفساد.

وهذا تؤدي عمومًا إلى إثراء الشخصية الفاسدة أو إثراء المنظمة الفاسدة [١]

هذه ممارسة يمكن اعتبارها غير قانونية وفقًا للمنطقة المعنية (التجارة، الأعمال ، السياسة ، إلخ) ، ولكن من يتصرف بالتحديد بطريقة تجعل من المستحيل اكتشافها أو التنديد بها.

قد ينطبق على أي شخص يتمتع بسلطة صنع القرار ، سواء أكان شخصية سياسية أو موظفًا مدنيًا أو مدير شركة خاصة أو طبيبًا أو محكّمًا أو رياضيًا أو نقابيًا أو المنظمة التي ينتمون إليها [٢].

فكرة الفساد ذاتية. مهما كان الأمر ، فإنها تتعدى دائمًا حدود القانون والأخلاق. في الواقع ، يمكن تمييز الفساد النشط عن الفساد السلبي ؛ تتكون الرشوة النشطة من تقديم المال أو الخدمة لشخص يحمل السلطة في مقابل ميزة لا مبرر لها ؛ الرشوة السلبية تقبل هذه الأموال.

ويمكن أن نمثل الموظف الفاسد بأنه نائب يحصل على المال شخصيًا أو لحزبه من شركة الأشغال العامة وفي المقابل يمنحه عقدًا عامًا.

(١) (en) « Corruption Perceptions Index 2014: Results » [archive], sur *transparency.org*

(٢) Lobbying et santé - Comment certains industriels font pression contre l'intérêt général, Roger Lenglet, Éditions Pascal / Mutualité Française, 2009.

يمكن اتهام السياسي بالفساد السلبي: لقد تلقى الأموال ، بينما يمكن اتهام الشركة بالفساد النشط.

من ناحية أخرى ، إذا كان هذا السياسي يدير جمعية أو مؤسسة ، فسيتم اعتبار دفع الأموال "فسادًا غير مباشر" أو "مشاركة تكميلية" من قبل الجهات الفاعلة الأخرى.

قد يكون يتولد الفساد اللإداري لأسباب ضعف القواعد الأخلاقية أو القوانين أو اللوائح الإدارية. عرّف البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة".

ذهبت تفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الديباجة إلي" إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وإذ تقلقها أيضا الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال.

وإذ تضع في اعتبارها أيضا مبادئ الإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية، والإنصاف والمسؤولية والتساوي أمام القانون وضرورة صون النزاهة وتعزيز ثقافة تنبذ الفساد.

المطلب الأول

تعريف الفساد الإداري

الفَسَادُ: نَقِيْضُ الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ، وأَفْسَدْتُه أنا إفْسَاداً، والتَّفْسِيْدُ: الإهْلَاكُ[١].

يمكن تعريف الفساد من وجهة نظر القانون بأنه الفعل الذي يقوم به شخص يؤدي وظيفة معينة ، عامة أو خاصة ، أو يطلب أو يقبل هدية أو عرضًا أو وعدًا بالقيام ، أو تأخير أو إغفال القيام بعمل ما ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في سياق واجباته.

عرّف البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة". يوجد إجماع عالمي على التعريف وقد تم افتراض وجود مجموعة من القواعد واللوائح التي تضع إطارًا للأنشطة الإدارية المسموح بها. يعتبر أي تصرف إداري ينتهك القواعد واللوائح المصممة لتحقيق مكاسب خاصة مثالاً على الفساد الإداري. من الواضح أن هذا التعريف سيكون شاملاً إذا كانت حدوده واضحة وشاملة. الفساد في أي مجتمع نسبي ويتم تعريفه وفقًا لنظام القيم في هذا المجتمع. البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية

وفقًا لمنظمة الشفافية الدولية ، "الفساد هو إساءة استخدام السلطة التي يتم الحصول عليها في التفويض لأغراض خاصة" [٢].

وتعرّف الهيئات الأوروبية الفساد الإداري على النحو التالي: "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة أو لمصالح ومصالح الأسرة"

---

(١) المحيط في اللغة باب فسد ج ٢ص ٢٥٣.

(٢) Où et comment prospère la corruption - Transparency International

تعرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الفساد بأنه "استخدام وإساءة استخدام السلطة العامة لأغراض خاصة" (١)

بالنسبة إلى المفوضية الأوروبية ، "يرتبط الفساد بأي إساءة استخدام للسلطة أو أي مخالفة يتم ارتكابها في عملية صنع القرار في مقابل تحفيز أو ميزة غير ضرورية".

يختلف التعريف الذي قدمته المجموعة متعددة التخصصات المعنية بالفساد في مجلس أوروبا اختلافًا طفيفًا (٢) "الفساد هو مكافأة غير قانونية أو سلوك آخر تجاه الأشخاص الذين يتحملون مسؤوليات القطاع العام أو الخاص والذين ينتهكون واجباتهم كوكلاء للدولة أو موظف في القطاع الخاص أو وكيل مستقل أو أي تقرير من هذا القبيل والذي هم ، لأنفسهم أو لطرف ثالث ".

تشدد المجموعة متعددة التخصصات المعنية بالفساد (GMC) على صعوبة تحديد الحدود القانونية للظاهرة بدقة ، ولكنها تشير إلى أن طبيعتها هي إساءة استخدام للسلطة أو عدم الرغبة في اتخاذ القرارات.

يحتفظ البنك الدولي بالتعريف التالي للفساد: "استخدم مركزك كمدير خدمة عامة لتحقيق منفعة شخصية" (٣)

(1) Rôle des parlements dans la lutte contre la corruption - Conseil de l'Europe [archive]

(2) Actualités en droit pénal et lutte contre la corruption en Amérique Latine » [archive], sur Site officiel du barreau de Paris, 11 avril 2014

(3)http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corruptn/cor02.htm [archive] Voir site de la Banque Mondiale, le document "Corruption et Développement Economique" (en) *Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank* chapitre *Corruption and Economic Development*1997, où sont détaillées à partir de la définition de base, (en)*the abuse of public office for private gain*, les cas relevant à son sens de cette définition (pots-de-vin à organismes publics, détournement d'actifs publics), par opposition aux pots-de-vin dans le secteur privé, qui selon elle ne relève pas de son action.

ويعرف البعض الفساد الإداري هو تعبير تقني يستخدم في حالة انتشار جرائم الاتجار في الخدمة العامة أو التأثير على الأموال العامة في المجتمع(١).

ومن مجمل التعريفات السابقة يرى الباحث أن التعريف الذي اعتمدته المفوضية الأوربية هو الأقرب والأكثر تحديدا؛ حيث عرفته بأنه: " إساءة استخدام للسلطة أو أي مخالفة يتم ارتكابها في عملية صنع القرار في مقابل تحفيز أو ميزة غير ضرورية"

تم عرض تصنيفات الفساد الإداري لدول العالم في الجدول التالي.

تحصل أكثر البلدان صحة على ١٠ نقاط وتعطى أكثرها فسادًا. يوضح الجدول التالي خمس دول الاقل فساد وخمس دول الأكثر فسادًا تصنيفات الفساد الإداري في بعض البلدان.

١	الدنمارك	٩,٩٤. ١
٢	فنلندا	٩,٤٨,٢
٣	السويد	٩,٢٥ ٣
٤	نيوزيلندا	٩,٢٣ ٤
٥	كندا	٩,١٠ ٥
٦	باكستان	٢,٥٣ ٤٨
٧	روسيا	٢,٢٧ ٤٩
٨	كولومبيا	٢,٢٣ ٥٠
٩	بوليفيا	٢,٠٥ ٥١
١٠	نيجيريا	١,٧٨ ٥٢

(١) Autorité de Contrôle Administratif -Contre-Corruption-La corruption administrativ

المطلب الثاني

أنواع الفساد الإداري

يشير الفساد الإداري إلى وجود جرائم في النظام الإداري ناتجة عن مخالفات متكررة من قبل الموظفين.

وهذا من شأنه أن يمنع النظام في النهاية من العمل بفعالية وكفاءة، هذه الجرائم التي تؤدي إلى الفساد الإداري هي من أنواع مختلفة.

والجرائم الأكثر شيوعًا هي:

- الفساد المالي الذي هو بحد ذاته له عدة أنواع مثل الرشوة والاختلاس والكسب غير المشروع في المشتريات الحكومية من القطاع الخاص ، والكسب غير المشروع في العقود الحكومية مع الاحتيال الضريبي على المقاولين الإلكترونيين
- استخدام الممتلكات الحكومية للاستخدام الشخصي
- تخطي الوظيفة ، وتقارير المهمة المزيفة ، وقضاء الوقت في مكان العمل لأشياء لا علاقة لها بعمل الفرد. (١)
- سرقة الممتلكات العامة من قبل الموظفين
- تستهلك أكثر من اللازم
- تفضيل العلاقات على القواعد واللوائح
- الفساد من حيث تحديد الجرائم ومكافحتها (التسامح مع الفساد)
- الفساد من حيث تقديم السلع والخدمات الحكومية
- الفساد فيما يتعلق بإصدار تصاريح للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

(١) دكتور عبد المعز جاسر المحمود، الفساد الإداري ودوره في تقويض الدول، دار الرشد للطباعة، سنة ١٤٣٥ هجرية ، ص ١٣.

• الفساد في العمل (عدم مراعاة قواعد ومعايير الجدارة أثناء اختيار الأشخاص أو ترقيتهم في المنظمة.)

•يقسم الباحث السياسي هايدن هيمر الفساد الإداري إلى ثلاثة أنواع[١]:

أولاً: الفساد الإداري الأسود هو شيء غير مقبول للجماهير والنخبة السياسية ويجب معاقبة مرتكب الجريمة. مثال قيام المسؤول بقبول هدايا في مقابل تخطي معايير السلامة للإسكان.

ثانياٍ: الفساد الإداري الرمادي هو شيء غير مالوف لأغلبية النخبة ولكن الجماهير غير مبالية ذلك. مثال على ذلك هو الإهمال من جانب الموظفين فيما يتعلق بتنفيذ القواعد التي لا تحظى بشعبية مع الناس وتعتقد النخبة أنها ضرورية.

ثالثاً: الفساد الإداري الأبيض

يعد الفساد الإداري الأبيض أحد أهم عناصر المجتمع (النخبة والأكثر المواطنين العاديين). مثال يتحول إلى غض الطرف عن انتهاكات القواعد التي تم إجراؤها اجتماعيًا واجتماعيًا.

أمثلة على الفساد الإداري: هناك ١٠ حالات للفساد الإداري تعد مهمة جدًا للمنظمات[٢]:

• تقديم تقرير غير واقعي عن أداء المنظمة
• السلوك التمييزي تجاه العملاء
• التأثير على توظيف القوى العاملة البشرية في مكان العمل
• التأثير على إعطاء خصومات أو رسوم تردد

(١) هايدن هيمر ، الفساد الإداري، ص ١٥.
(٢) دكتور ناجي عبد التواب، الفساد الإداري، مقارنة بين الدول العربية والأوربية، بحث منشور على شبكة الانترنت، سنة ٢٠١٨ ص ٢١.

• التأثير على إصدار التصاريح ومراعاة القواعد واللوائح المحسوبية وتفضيل العلاقات على القواعد

• الاستخدام غير المشروع لممتلكات الدولة مثل المركبات والمنازل الحكومية، إلخ.

• استخدام النفوذ في التوظيف وترقية الموظفين بينما ليس لديهم المؤهلات اللازمة

• استخدام النفوذ لتسريع الإجراءات القانونية

• الضغط من أجل توفير خدمات غير قانونية من أهم المشكلات التي يواجهها النظام الإداري ، والذي يعد مثالاً صارخًا على الفساد الإداري ، المحسوبية.

وهذا يعني أن الأشخاص المؤثرين يستخدمون نفوذهم وبدون ذلك ، لا تمضي الإجراءات الإدارية في بعض الأحيان بسلاسة. يستخدم التقليد غير القانوني كطريقة روتينية لمنع تنفيذ بعض القواعد واللوائح الإدارية لبعض أفراد المجتمع المميزين.

المطلب الثالث

الأسباب المؤدية الفساد الإداري

وهناك عدد من الأسباب قد تؤدي إلي انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة في الدولة وهي علي النحو التالي[١] :

١-سوء الإدارة : قد يؤدي سوء الإدارية الي أنتشار ظهارة الرشوة داخل الجهاز الإداري في الدولة .

٢-نصوص تشريعي غامض :عدم وضوح النصوص التي تنظيم عمل المؤسسات الإداري قد تكون من أهم اسباب أنتشار الفساد الإداري في الدولة

٣- وعدم كفاية نظام العدالة: من الأسباب التي تؤدي إلي ظهور الفساد هو عدم تحقيق العدالة بين العاملين في القطاعات الحكومية في الدولة من خدمات وتفاوت صارخ في اللإجور رغم وحدة التخصص .

٤- وانعدام الشفافية والمساءلة

٥- انعدام حرية الصحافة أدى إلى تكميم الأفواه والسكوت عن مواطن الفساد وتحريها في جميع مظانها.

٦-غياب ما يسمى بالسياسة الوقائية لمكافحة الفساد والوعي بأهمية قضايا مثل الأخلاقيات المهنية وتضارب المصالح (على سبيل المثال منع الناس من دخول المجالس البلدية للدفاع عن مصالحهم الخاصة بالأراضي) أو تنظيم المشاريع أو غيرها ، عدم وجود رد فعل "لفك الارتباط" من بعض القرارات) ، ورفض الهدايا وغيرها من المزايا التي

(١) د. محمد مصطفى سطوحي، الجوانب الأكثر رواجا في الفساد الإداري ، نظرة على دول الاتحاد الأوربي، بدون سنة نشر، ص ٢٣.

تنتهي إلى خلق علاقات غير موثوق بها أو سيئة الإدراك من قبل أطراف ثالثة (بما في ذلك هدايا نهاية العام)

٧-المؤسسات الضعيفة: المسؤولون الضعفاء ذوو المساءلة الضعيفة ، والمسؤولون الذين تجتذبهم الأجور المتدنية والأجور المذنبة ، والعوامل الثقافية المتعلقة بطريقة التحكم في الإدارة ، أو الاعتقاد بـ "الحق في الأرباح" المسؤولون الإداريون.

٨-رواتب منخفضة: توفر العديد من حكومات الدول أجور منخفضة نسبياً لبعض العاملين ؛ عادةً ما يكون الأطباء وضباط الشرطة (فساد الشرطة) وضباط الجمارك ، على سبيل المثال ، ضحية سهلة للأنظمة التي تعترف فيها الثقافة بعدم وجود حاجة لدفعها [لائق] منذ يمكنهم الحصول على ميزة غامض من وظائفهم.

٩-الثقافة الإدارية والكوربوريت غير المواتية التي تولد المخاوف وتثني أي إدانة (أو مجرد التشكيك في نظام متأثر) بعناصر النزاهة أو مجرد الرغبة في تطبيق القواعد الحالية ؛ روح الانتقام من المجموعة ورؤسائهم الذين يفرضون عقوبات مقنعة بدلاً من تقييم النزاهة (ومن ثم الحاجة إلى تدابير وسياسات حقيقية لحماية الحياة المهنية لـ "المبلغين عن المخالفات" وربما أقاربهم)[١].

١٠-الجوانب الثقافية: يُعزى تطور الفساد في بعض الأحيان جزئيًا إلى انحراف القيم الثقافية ، على سبيل المثال عندما يتم تحويل مفهوم الاحترام أو الخضوع للسلطة عن أهدافه[٢].

(١) Obtenir le lien et Facebook, « Code de déontologie : un rempart contre la corruption ? » [archive] (consulté le 17 juillet 2019)

(٢) *pour un cas relaté à Madagascar, voir* Gouvernance et corruption … vous avez bien dit « Fahamarinana» et « Fihavanana » ? [archive], Patrick Rakatomalala, 2009

المطلب الرابع

اشكال الفساد الإداري

هناك أشكال مختلفة للفساد لوحظت في الاجهزة الإدارية التي ستكون الأكثر ضررًا أو الأقل ضررًا وهي علي النحو التالي [١]:

- قبول بعض الممارسات الفاسدة التي تعتبر من أشكال التضامن: مسألة المكافأة أو الهدية التي قدمها المستخدم للوكيل الإداري.
- مسؤولية صناع القرار السياسي والسلطات الإدارية في تعميم الممارسات الفاسدة في الخدمات العامة.
- الفساد في الساحة السياسية: مسألة شراء الأصوات أثناء الحملات الانتخابية ، وتمويل الجهات السياسية الفاعلة ، وبشكل أعم مسألة الرعاية السياسية.
- الفساد كعائق أمام حسن سير الإدارة: مسألة خلل الخدمات الإدارية ، مشكلة عدم ثقة السكان تجاه ومسؤولي الإدارة والتدابير البسيطة التي يمكن علاجها.
- العدالة ومختلف أشكال الفساد: مسألة الإفلات من العقاب المرتبطة بالممارسات الفاسدة في قطاع العدالة ، واستقلال القضاة والمدعين العامين عن السلطة السياسية والتدابير الممكنة لتحسين قدرة النظم القضائية في المنطقة على مكافحة الفساد بشكل فعال.
- الفساد في القطاع الصحي: المدفوعات مقابل علاج أو خدمة أو منفعة يفترض أن تكون مجانية ؛ نصائح صغيرة تعطى لموظفي المستشفى

(١) د. جابر المحروس، أثر الفساد الإداري على الجوانب الاقتصادية والسياسية، بحث منشور على شبكة الانترنت باللغة الإنجليزية، سنة ٢٠١٨ ، ص ٣٥.

للحصول على علاج "خاص" ؛ تحديد وترتيب أولويات المسؤوليات ، والاستجابات الممكنة.

- قوات الأمن و "الفساد التافه": مبالغ صغيرة تُقدَّم يومياً أثناء تفتيش الشرطة لحركة المرور ؛ تصور ضابط الشرطة لكونه "أفسد" وكيل للإدارة ؛ تقييم دخل فساد قوات الأمن ؛ الروابط بين الفساد التافه الملحوظ والفساد الكبير لكبار المسؤولين.
- الفساد في النظام التعليمي: شراء الشهادات ، شراء مذكرات تقييم الطلاب والطلاب ، بيع مواد الامتحانات ، الحسنات الجنسية في مقابل الحصول على علامات جيدة في المدارس الثانوية والجامعات. (١)
- تأثير "الفساد الكبير" في اقتصادات الدولة : فساد الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الشركات المحلية أو الأجنبية الكبيرة في الأسواق الكبيرة ؛ الفساد في المناقصات والمشتريات ؛ وجهات محلية وأجنبية والمستفيدين من أموال الرشوة.

▪نموذج الفساد

"الرشوة": هذه مدفوعات للمسؤولين للتصرف بشكل أسرع وأكثر مرونة وأكثر إيجابية(٢).

"الاحتيال" هو تزييف البيانات والفواتير والتواطؤ وما إلى ذلك.

"الابتزاز" هو الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الإكراه أو القوة.

"المحسوبية" ("المحسوبية" ، "التواطؤ"): إنها حقيقة تفضيل الأقارب.

"الاختلاس": سرقة الموارد العامة من قبل موظفي الخدمة المدنية .

---

(١) د/ دوريش أبو زيد، تطور أساليب الفساد الإداري، دار الفيحاء للطباعة، الرياض، سنة ٢٠١٨، ص ٥٥.

(٢) Le clientélisme en question [archive], un "tutorial" proposé par le journal le Ravi, juin 200 5

المبحث الثاني

وسائل مكافحة الفساد الإداري والعوامل المؤثرة فيه

الفساد مشكلة تواجهها جميع دول العالم إلى حد أكبر أو أقل. ومع ذلك ، فإن نوعه وعمقه وحجمه يختلفان من بلد إلى آخر تمامًا كما هو حاله تختلف باختلاف نوع الهيكل السياسي والاقتصادي ومستوى تنمية الدولة ، على أي حال ، يؤدي الفساد إلى الانحطاط ، ويضع سياسات الحكومة ضد الدولة ، ويبدد الموارد الوطنية ويقلل من كفاءة الحكومات في إدارة شؤون البلاد،وهذا يقوض ثقة الناس في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ويزيد من اللامبالاة وعدم الكفاءة في المجتمع.

الفساد يقوض المعتقدات والقيم الأخلاقية في المجتمع ، ويزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع ويعيق نمو القدرة التنافسية.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في الفساد

في أي مجتمع فأن للفساد الإداري تأثير مباشر سلبي على كفاءة النظام الإداري وشرعية النظام السياسي وجودة النظام الاجتماعي والثقافي، ويعد الفساد الإداري أداة غير شرعية لتلبية الاحتياجات غير القانونية.

ويجب معالجة عدد من القضايا لفهم الفساد. على سبيل المثال ، ما هو تأثير المنظمات أو الأنشطة الخارجية؟

هل الاقتصادات النامية مختلفة؟

حالات الفساد التي تختلف في الشكل والموقع وشدة عبر الحدود الوطنية؟

مثل هذه القضايا لها تأثير على ما إذا كان ينبغي التعامل معها بالطريقة نفسها التي يتم التعامل معها في سياق النزاع.

إن السعي إلى تحديد الأسباب العامة للفساد في أي إطار زمني تنموي واحد أو محدد ، وضمن أنشطة الدولة ، أو دون الإشارة إلى القضايا ذات الصلة ، يعتبر في نفس الوقت معقدًا نسبيًا وطريقة لإعادة توزيع الأموال.

١-التوزيع غير المتكافئ للثروة والاحتكار ، أولئك الذين يعيشون في فقر للأثرياء الذين يحتفظون بالمكاتب (حيث يوجد عدد من الحالات التي يكون فيها الراتب منخفض المستوى وغالبًا ما يكون الراتب ضعيفًا جدًا)

يتنوع الفساد بلا حدود في طابعه في الأنظمة والمؤسسات والجماعات وتأثيرها المجتمعي ؛ على سبيل المثال ، الفساد "الكبير" أو العالي المستوى مقابل الفساد المنخفض المستوى ؛ الفساد القضائي والإداري والتشريعي ؛ أو الفساد في مختلف الخدمات العامة[١].

٢-يمثل الفساد العرضي سمة من سمات الحياة في جميع المجتمعات تقريبًا، ولكنه قد يكون منهجيًا في العديد من المؤسسات العامة في البلدان النامية ، إن لم يكن منهجيًا في المجتمع ككل ، وقد يكون مستوطنًا ومخططًا لهما.

وفي العديد من الحالات القطرية ، قد يكون وجود مصدر سياسي رئيسي للفساد يتمثل في وجود قيادة سياسية ذاتية الخدمة وإطار عمل واسع وغير كفء ومؤثر سياسياً وموجه بشكل خاطئ ، تكون للمصالح الخاصة الفردية والجماعية فيه الأولوية على الصالح الجماعي ، كلما تدخلت الحكومة في إدارة الشؤون ، كلما كانت الدولة أكثر عرضة للفساد ، يقال إن

(١) Langseth, P and Rick Stapenhurst. The Role of the National Integrity System in Fighting Corruption EDI Staff Working Paper, Washington, D.C.: World Bank, 1997.

الفساد منتشر على نطاق واسع مثل تعقيد النظام الحكومي الذي تولى مهام إدارية وإشرافيه جديدة.

على سبيل المثال ، يمكن للمرء أن يشير إلى سلطة الحكومة فيما يتعلق بالسماح باستيراد أو إنتاج السلع والخدمات المربحة. في ظل هذه الظروف ، ستتاح للموظفين الذين أذن لهم بإصدار تصاريح الفرصة لاختيار الأشخاص الذين وعدوا بالتعويض عن خدماتهم. وبالتالي ، يحدث الفساد الإداري .

٣-تتمتع السلطات العامة بسلطة تقديرية كبيرة لتراكم الثروات الخاصة من خلال تشغيل مواقعها الاحتكارية والمنخفضة والمدفوعة في كثير من الأحيان ، بالتواطؤ مع السياسيين ورجال الأعمال الأصليين أو الأجانب ، وبالتالي يجعل الفساد مكانًا متكررًا لتقديره ؛ في مثل هذه المجتمعات ، غالباً ما تكون مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المستقل ضعيفة أو غير متطورة.

إن إرتكاب الفساد على أساس منهجي أو منهج قد يكون نتيجة لإدامة التفاوتات القائمة والضعف (الدول "الناعمة" أو "الجوفاء") حيث يمكن أن تزدهر "بسبب عدم التنظيم ، وغياب العلاقات المستقرة بين الجماعات والاعتراف بها أنماط السلطة "

قد يكون استمرارها في ديناميكية تدعم نفسها بنفسها لأنها تتكيف أو تتشحَّى وفقًا للظروف والسياق ولا ينبغي بالضرورة أن ترتبط بالتحديث السياسي. [١]

(١) د. خيري حسين، دعم الفساد الإداري، ودور الدول في مواجهته، دار السكينة للطباعة، سنة ٢٠١٧، ص ١١.

لا الفساد محكوم عليه بالدمار كنظام سياسي ناضج. يغير الفساد طابعه استجابة للعوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية المتغيرة. بما أن هذه العوامل تؤثر على الفساد ، فإن الفساد يؤثر عليهم "

في الوقت نفسه ، في حين أنه قد يكون من الصعب تصور "أن الإدارة العامة يمكنها حتى أن تطمح ، ناهيك عن الحفاظ على مستويات مقبولة من الأمانة والكفاءة على خلفية معاقبة المديونية والتضخم المتراكم والمزمن

فالبطالة ومستويات المعيشة الكئيبة والضغوط المدنية الخطيرة التي تنتجها مثل هذه الظروف لا محالة ، ... للتأكيد على أن الفساد هو ببساطة نتيجة للتخلف ، ينطوي على خطر تبني تطوري تقريبي يعتبر انخفاضًا نسبيًا في حجم سوء المعاملة النسبة المئوية للتحسن في الناتج المحلي الإجمالي "[١]

التباين الكبير بين دخل القطاعين الحكومي والخاص وذلك من خلال عدم المساواة في رواتب ومزايا الموظفين الذين هم في نفس المستوى عبر مختلف المنظمات، وأيضاً عدم التطابق بين مستويات معيشة الموظفين ووضعهم الاجتماعي ، وعدم التوافق بين دخلهم ونفقاتهم

وجود عجز في الإجراءات والمتمثل فيما يلي :

١-عجز الحكومة في المؤسسات العامة في التعامل بجدية مع كبار المسؤولين الفاسدين .

٢-عدم وجود مشاركة حقيقية من جانب أشخاص في إدارة شؤون البلاد

(١) Muganda, A. A. "The War Against Corruption in Tanzania: Overview of the report of the Presidential Commission on Corruption." UNDP-PACT & OECD Development Centre Workshop on Corruption and Integrity Improvement Initiatives in the Context of Developing Economies. Paris, 1997.

٣-ضيعف المراقبة علي الأداء الحكومة

أنشطة الإشراف والعقاب للحكومة ، والإشراف الفعال هو عامل رئيسي في منع ارتكاب الأخطاء، ومع ذلك ، من المفارقات أن الإشراف بحد ذاته يؤجج الفساد.

كما أن أحد الأسباب وراء رغبة الناس في الفساد هو الإشراف الصارم على أنشطة القطاع العام من قبل هيئات الرقابة. ويشمل ذلك: مراقبة إصدار التصاريح ، وفرض غرامات على المخالفات ، والإشراف على المشتريات الحكومية ، والاستثمارات ، والمالية .

الوضع الفوضوي ونقص التماسك في الهيئات الرقابية، عدم توجد قواعد صارمة لهيئات الرقابة.

٤-نقص المعلومات حول طبيعة وظيفة الموظفين بسبب الطبيعة المعقدة للعمل ، بالايضافية الغموض في الوصف الوظيفي للموظفين من وجهة نظر الجمهور .

٥-عدم الفصل بين المناصب السياسية والتنفيذية.

٦-الإدارة غير الفعالة في المنظمات

٧- مسؤولون لديهم وظائف متعددة

٨- إساءة استخدام المعلومات لتحقيق مكاسب خاصة

٩-عدم التزام الموارد البشرية باستخدام الموارد بشكل صحيح والالتزام بالقواعد واللوائح (هيكل / تنظيم / وظائف)

١٠-عدم وجود الجدارة: عدم وجود موظفين يشغلون مناصب ذات صلة، بالايضافية لعدم وجود نظام تحفيزي لتحفيز العاملين ، غموض المهام

١١-البيروقراطية الإدارية المعقدة

١٢- الاستخدام غير العادل للموارد (التوزيع غير العادل الموارد)

١٣- المحسوبية / التمييز في التعيينات والتوظيف

١٤-غموض القواعد واللوائح ،تعقيد التنظيم الإداري ، وذلك من شأنه أن يجعل العاملين ليس لديهم معرفة بمهامهم ومسؤولياتهم.

١٥-عدم وجود سياسات أخلاقية

انعدام الحساسية للأخلاقيات في المجتمع:

تعتبر درجة مراعاة المجتمع للأخلاقيات عاملًا حاسمًا في حجم الفساد الإداري.

أولاً ، التكاليف النفسية والأخلاقية للجرائم الإدارية مرتفعة للغاية في مجتمع تكون فيه المعايير الأخلاقية مرتفعة.

ثانياً ، هناك احتمالات كبيرة في أن يتم اكتشاف المخالفات الإدارية في مثل هذا المجتمع وسيكون السعر باهظًا. ارتفاع الاتجاه للحياة الحضرية: زيادة

١٦-عدم التنسيق بين الوحدات والدوائر الإدارية المختلفة

١٧-عدم وجود نظام تعليمي فعال

١٨- انخفاض جودة الحياة العملية

١٩- عدم وجود المساءلة المناسبة و الشفافية داخل المنظمة

٢٠- لا توجد قواعد لاحترام العملاء بطريقة فعالة وطريقة التشغيل

٢١- عدم وجود نظام التحكم عن بعد

٢٢- وجود ثقافة متفشية من الفساد الإداري بحيث تستند التعيينات كلها إلى المحسوبية

٢٣- المنافسة غير الضرورية بين الموظفين

٢٤- لا توجد معايير سلوكية مناسبة لأداء الموارد البشرية الأسباب الجذرية للفساد الإداري الأسباب الأكثر شيوعًا للفساد الإداري هي:

التناقض الجسيم بين دخل الموظفين ونفقاتهم المعيشية: واحدة من أكثر الأسباب الجذرية للجرائم الإدارية هو أن دخلهم لا يستطيع تغطية نفقاتهم بشكل كاف. قام بحث أجري عام ١٩٩٢ في ثلاث وزارات بتقييم التباين بين مصاريف الدخل والمعيشة للموظفين. أظهرت النتائج أن الدخل كان في المتوسط ٥٠,٣ ٪ أقل من المبلغ اللازم لتغطية النفقات. هذا يعنى أن دخل الموظفين لا يغطي سوى نصف نفقاتهم.

٢٥- يميل عدد من الناس إلى العيش في المدن لأن الطلب مرتفع للغاية على الخدمات الحكومية والقطاع الخاص يتطور. نتيجة لذلك ، يريد الناس تسريع عملهم القانوني. من ناحية أخرى ، تنتشر البيروقراطية والأنشطة العامة. كل هذه ساعدت في زيادة عدد فرص الفساد الإداري.

٢٦- الأمن في مناخ فاسد: "الفساد يولد الفساد" هي واحدة من أكثر الجمل حداثة في أدب الكسب غير المشروع. وذلك لأن حجم الفساد والمناطق المصابة بالمشكلة مواتية للغاية لتوسيع الفساد. في جو ملوث بفرص الفساد الكثيرة للفساد وهناك خطر كبير في مشاركة الناس. هذا يعني أن الأنشطة غير اللائقة أصبحت متفشية بين الموظفين الفاسدين والعملاء.

المطلب الثاني

الآثار المترتبة على الفساد الإداري

١-يؤدي الفساد الإداري إلى وضع الموازنة الحكومية في ارتباك ويدفعها نحو مشاريع معقدة وغير مبررة، واستثمارات ضخمة لا يمكن مراقبتها بدقة.

٢-يؤدي الفساد الإداري إلى تآكل كفاءة النظام الإداري على المدى البعيد من خلال فساد العمل وتوظيف القوى العاملة البشرية التي تستحق الجدارة.

جيم

٣-يبطئ النمو الاقتصادي لأنه لا يشجع المستثمرين الوطنيين والأجانب.

٤-تشير الدراسات إلى أن الاستثمار في بلد فاسد نسبيًا يتحمل ضريبة إضافية بنسبة ٢٠٪ على الاستثمار مقارنة بدولة غير فاسدة. (١)

٥-يقوض شرعية وفعالية الحكومات ، ويعرض للخطر استقرار وأمن البلدان ويشوه قيم الديمقراطية والأخلاق. وبالتالي ، فإنه يمنع المجتمع من تحقيق النمو السياسي والاجتماعي.

٦-تبديد الموارد من خلال الإضرار بسياسات الحكومة على حساب مصالح الأغلبية

٧- إحباط جهود الحكومة للحد من الفقر والتمييز ومنع نمو المنافسة

٨-الخسائر الاجتماعية وتقويض الهيئات القائمة ؛ الخسائر السياسية والتخصيص غير العادل للموارد ؛ والخسائر السياسية والتخصيص غير العادل للموارد والخسائر الاقتصادية

٩-الحد من فعالية وشرعية الحكومات وتقويض القيم والأخلاق الديمقراطي

١٠-عرقلة التنمية المستدامة بسبب زيادة تكاليف المعاملات وانخفاض إمكانية التنبؤات الاقتصادية

١١-تقويض إيمان الناس بقدرتهم وإرادتهم السياسية.

---

(١) د. حامد العلي إبراهيم، الفساد المالي وأثره على مقدرات الدول، دار العلوي للنشر والطباعة، دبي، سنة ٢٠١٩، ص ١٥.

المطلب الثالث

وسائل مكافحة الفساد الإداري

قبل وضع نموذج للتصدي للفساد الإداري ، نحتاج إلى معرفة العوامل المختلفة التي تؤثر على مستوى الكسب غير المشروع في بلد ما ، بما في ذلك:

- دور الحكومة والرقابة المستخدمة لهذا الغرض
- السمات الاجتماعية والثقافية للبلد
- طبيعة الهيكل السياسي للبلاد
- طرق التعامل مع الفساد الإداري من قبل النظام القضائي

يمكن حصر وسائل مكافحة الفساد في عددت إجراءات ، وذلك لتوجيه العمل الجماعي للمواطنين وصناع القرار من أجل الحد من الفساد في القطاعات الإداري في الدولة وهي علي النحو التالي [١].

١-تعيين الموظفين العموميين في المناصب الأكثر عرضة لخطر الفساد ، ليس فقط على كفاءتهم المزعومة ولكن أيضًا على نزاهتهم وإدخال سياسة لإدارة الموارد البشرية على أساس أحكام الحوافز

٢- دراسة مدى تعرض المؤسسات العامة للفساد وتعزيز شفافية عمليات صنع القرار وفعالية الإجراءات الإدارية والمالية والعقابية .

٣-تعميم نظم المعلومات في المجتمع علي الجميع بما يسماح لأي مواطن ضحية أو شاهد بإدانة مزاعم الفساد والمساهمة مباشرة في عمل المؤسسات الوطنية المكلفة بمكافحة الفساد.

(١)المناقشة الأولى للعام ٢٠١٦ (يناير / فبراير) ، مبادرة WATHI ، مختبر الأفكار المواطن لغرب إفريقيا ، على وسائل مكافحة الفساد. في العدد الأول من Mataki.

٤-تغيير مواقف الناس من الفساد من خلال إدخال أو إعادة تقديم دورات في التربية المدنية والأخلاقية في المناهج المدرسية ، وحلقات دراسية منتظمة عن أخلاقيات موظفي الخدمة المدنية وحملات إعلامية عامة عن التبعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للفساد

٥-تشجيع تدريب الصحفيين الاستقصائيين ووضع الأطر القانونية لحماية الصحفيين والمبلغين[١]

٦-تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد في الدولة ومنحها استقلالية لهيئات مكافحة الفساد عن السلطات السياسة في الدولة .

٧-الموظفون والمواطنون الذين يتورطون في عمل فساد يتحملوا تكاليف وفوائد الفعل. لذلك ، يمكن السيطرة على الفساد الإداري بشكل فعال من خلال الأساليب التي من شأنها أن تقلل من فوائدها بطريقة ما وتزيد من تكاليفها. يشار إلى هذه الطريقة على أنها محاربة الفساد في إطار العرض والطلب وبالتالي ، يجب أن يكون للوسائل الفعالة المستخدمة في مكافحة الفساد واحدة من النتائج التالية على الأقل:

- سوف يقلل الطلب على الفساد الإداري.
- سوف تزيد من الخدمات الفاسدة للموظفين الفاسدين.
- سيزيدون فرص القبض على الفاسدين.

٨-عدم التنظيم:

أحد الأسباب التي تجعل الناس أو القطاع الخاص يلجأون إلى أعمال غير مشروعة هي القواعد واللوائح المعقدة بلا ضرورة. وبالتالي ، إلغاء القيود ، أي القضاء عليها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

(١) Mataki|Numéro 1|Juin 2016

٩-تعزيز الوعي العام:

الفقر ونقص المعرفة والجريمة في إدارة الفساد والإقصاء الاجتماعي أنجع وسيلة للتعامل مع الرشوة هي الفساد. بالإضافة إلى ذلك ، هناك بعض التدابير التي يمكن أن تقلل من عرض الفساد من قبل الموظفين:

١٠-تعديل النظام الإداري:

وذلك من خلال تنفيذ الإصلاحات في المؤسسات الحكومية وتحسين هيكل المنظمات ، وتحسين نظام الموازنة ، والإدارة المالية الفعالة ، والإدارة الفعالة للنظام. يجب تعديل هذه الإصلاحات لتقليل الاتصال بين العملاء والموظفين وتسريع الإجراءات القانونية ومنع العلاقات طويلة الأجل بين الموظفين والعملاء.

١١- منع رشوة التوظيف:

يعني فساد التوظيف التمييز وعدم الاهتمام بالجدارة ، مما يجعل الأساس لنمو الفساد. وهذا يؤدي إلى إنشاء شبكات غير رسمية مع المنظمة ويزيد من توفير الفساد بسبب تكاليف الكسب غير المشروع الإداري.

١٢-زيادة رواتب ومزايا موظفي الحكومة ، تشير الدراسات إلى أن غالبية المخالفات الإدارية تنبع من المصاعب الاقتصادية. وبالتالي ، فإن تحسين الظروف الاقتصادية للموظفين سيساعد تلقائيًا في السيطرة على جزء من الفساد الإداري.

١٣-إلغاء تسييس النظام الإداري: بالنظر إلى حقيقة أن كل نوع من أنواع الفساد الإداري ينشأ عن ظروف خاصة ، يمكن للنظام السياسي أن يساعد في الحد من مخاطر الفساد.

١٤-المراقبة العامة للهيئات الحكومية: من أجل تحقيق المساءلة ، ينبغي لجميع قطاعات المجتمع المدني والسكان ونقابات العمال والموظفين ،

وعلى وجه الخصوص ، أن تكون وسائل الإعلام قادرة على مراقبة سلوك المنظمات العامة. عمومًا ، نظراً لتتطلب التنمية المستدامة آليات ردع رسمية وغير رسمية تُحاسب المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين على أفعالهم .

١٥-إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد: على الرغم من أن الدراسا واستطلاعات الرأي في جميع أنحاء العالم تظهر أن الناس غير متفائلين بشأن الكفاءة الطويلة الأجل لهذه المنظمات ، إلا أنه يمكن استخدام هذه الهيئات كأداة قوية. هذا يسلط الضوء على التزام الحكومة طويل الأجل ومناسب بمكافحة الفساد. ومع ذلك ، هناك حاجة أيضًا إلى بعض الآليات للتصدي للإساءة السياسية للأدوات .

١٦-علاوة على ذلك ،هناك بعض التدابير لمحاربة الفساد وهي :

أ-تشجيع الموظفين والمواطنين على الإبلاغ عن الأخطاء والمخالفات: من المواطنين الكريم والموظفين لديهم الدافع اللازم للكشف عن الجرائم ، وتكاليف الفساد الإداري.

ب-حرية الصحافة: إذا قبلنا أن نشر المعلومات هو العدو الأول للفساد وآلية قوية لإعطاء معلومات عن الفساد ، فإن حرية الصحافة سيكون لها آثار كبيرة على التقليل من توسع الفساد الإداري

الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١-الفساد الإداري ظاهرة لها عائق كبير في طريق التنمية الاجتماعية. يمكن أن يكون الفساد الإداري ضررًا لا يمكن إصلاحه لعملية التنمية للأمة.

٢- أعطى دور العوامل المختلفة في تربية الفساد الظاهرة ذات طبيعة معقدة. ونتيجة لذلك ، فشلت العديد من البرامج الحكومية لمكافحة الفساد.

٣-لا شك أن السبب وراء الفشل هو نقص القواعد واللوائح. كما نعلم ، فإن القواعد واللوائح لمنع التبذير الموارد المالية الحكومية مفصلة للغاية بحيث ينتهي بهم الأمر في النهاية إلى إبطاء التنفيذ البرامج التنظيمية وتحقيق أهدافها. على الرغم من ذلك ، لا يزال الفساد الإداري يمثل تحديًا يواجه منظماتنا الإدارية.

٤-يجب أن نبحث عن السبب الجذري للفساد الإداري في مكان آخر. مثل (لعوامل الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية) هي الأسباب الرئيسية للمشكلة.

٥-برامج مكافحة الفساد وأجهزة الرقابة الحكومية ليست منتظمة ومتسقة ومستقلة.

٦-تظهر عواقب الفساد الإداري في شكل مشكلات مثل إساءة استخدام مركز الشخص والرشوة والاختلاس والاحتيال والمحسوبية ، والظلم والابتزاز وترك العميل (المستفيدين) .

٧-هناك مجموعة واسعة من العوامل التي تؤدي إلى الفساد الإداري وتسبب المشكلة في الانتشار المحتمل أو الفعلي له في الجهاز الإداري لدولة .

٨-ضعف ادوات الرقابة أو قلت فاعليتها يودي إلي أحدث شل في الاقتصاد ويعرقل التنمية وتقوض سيادة القانون وتؤدي إلى تهديدات أخرى للأمن القومي.

٩-هناك أسباب اخري وراء فشل مكافحة الفساد الإداري وهي علي النحو التالي:

- المفسدون يهربون من العدالة.
- الموظفون عرضة للرشوة في المنظمات وتلك الأجزاء من النظام السياسي والإداري حيث يلزم مكافحة الفساد.
- يلعب الفساد دورًا إيجابيًا للنخبة الإدارية والمجموعات المؤثرة التي يعمل النظام الإداري من أجلها لإعادة توزيع الدخل لصالحهم.

ثانياً : التوصيات

١-للقضاء على الفساد الإداري أو الحد منه ، نحتاج إلى برامج شاملة ، وذلك من خلال التأثير على ثقافة المجتمع وجوانبها من حيث صلتها بالثقافة والإدارة ، يجب منع هذه البرامج من تصحيحها. لذلك ، إذا كان أعضاء المنظمة لائقين أو مؤهلين ، فسيكونون أسرع لتغير . وفي الوقت نفسه ، إذا كانت القواعد التنظيمية والإدارية السائدة موجودة ، فسيتجنب الناس التمييز.

٢- تتطلب محاربة الفساد وضع تخطيط دقيق للمعرفة الشاملة. لهذا الغرض ، نقترح تشكيل مجموعة بحثية ذات خبرة في الاقتصاد والإدارة وعلم الاجتماع والقانون والمالية ودراسة الأسباب الجذرية للفساد المالي والإداري واستكشاف سبل مكافحته علمياً.

٣-فرض قواعد وأنظمة صارمة للغاية وفرض قيود على القطاع الخاص، لا شك أن السبب وراء الفشل هو نقص القواعد واللوائح. كما نعلم ، فإن القواعد واللوائح لمنع التبذير الموارد المالية الحكومية مفصلة للغاية بحيث ينتهي بهم الأمر في النهاية إلى إبطاء التنفيذ البرامج التنظيمية وتحقيق أهدافها. على الرغم من ذلك ، لا يزال الفساد الإداري يمثل تحديًا يواجه منظماتنا الإدارية

٤-يجب أن نبحث عن السبب الجذري للفساد الإداري في مكان آخر، مثل العوامل الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية والسياسية والإدارية هي الأسباب الرئيسية للمشكلة.

٥-تشجيع الموظفين والمواطنين على الإبلاغ عن الأخطاء والمخالفات ، من المواطنين الكريم والموظفين لديهم الدافع اللازم للكشف عن الجرائم ، ومكافحة الفساد الإداري.

٦-حرية الصحافة: إذا قبلنا أن نشر المعلومات هو العدو الأول للفساد وآلية قوية لإعطاء معلومات عن الفساد ، فإن حرية الصحافة سيكون لها آثار كبيرة على التقليل من توسع الفساد الإداري .

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

١.المحيط في اللغة باب فسد ج ٢.
٢.دكتور عبد المعز جاسر المحمود، الفساد الإداري ودوره في تقويض الدول، دار الرشد للطباعة، سنة ١٤٣٥ هجرية
٣.هايدن هيمر ، الفساد الإداري، دار الزهراء للنشر والطباعة، الرياض، سنة ١٤٤٠.
٤.دكتور ناجي عبد التواب، الفساد الإداري، مقارنة بين الدول العربية والأوربية، بحث منشور على شبكة الانترنت، سنة ٢٠١٨
٥.د. محمد مصطفى سطوحي، الجوانب الأكثر رواجا في الفساد الإداري ، نظرة على دول الاتحاد الأوربي، بدون سنة نشر
٦.د. جابر المحروس، أثر الفساد الإداري على الجوانب الاقتصادية والسياسية، بحث منشور على شبكة الانترنت باللغة الإنجليزية، سنة ٢٠١٨
٧.د/ دوريش أبو زيد، تطور أساليب الفساد الإداري، دار الفيحاء للطباعة، الرياض، سنة ٢٠١٨
٨.د. خيري حسين، دعم الفساد الإداري، ودور الدول في مواجهته، دار السكينة للطباعة، سنة ٢٠١٧
٩.د. حامد العلي إبراهيم، الفساد المالي وأثره على مقدرات الدول، دار العلوي للنشر والطباعة، دبي، سنة ٢٠١٩
١٠.المناقشة الأولى للعام ٢٠١٦ (يناير / فبراير) ، مبادرة WATHI ، مختبر الأفكار المواطن لغرب إفريقيا ، على وسائل مكافحة الفساد. في العدد الأول من Mataki.

ثانيا: مراجع باللغات الأجنبية:

1. Pascal Boniface, Sarah Lacarriere, Pim Verschuuren, Alexandre Tuaillon, David Forest, Jean-Michel Icard, Jean-Pierre Meyer et Xuehong Wang, *Paris sportifs et corruption : comment préserver l'intégrité du sport*, IRIS, 2012
2. Corruption Perceptions Index 2014: Results »], sur *transparency .org*

3. *Lobbying et santé - Comment certains industriels font pression contre l'intérêt général, Roger Lenglet, Éditions Pascal/Mutualité Française, 2009.)*
4. Rôle des parlements dans la lutte contre la corruption - Conseil de l'Europe Actualités en droit pénal et lutte contre la corruption en Amérique Latine » [archive], sur Site officiel du barreau de Paris, 11 avril 2014

5. Autorité de Contrôle Administratif -Contre-Corruption- La corruption administrativ
6. Obtenir le lien et Facebook, « Code de déontologie : un rempart contre la corruption ? » [archive] (consulté le 17 juillet 2019)

7.Le clientélisme en question [archive], un "tutorial" proposé par le journal le Ravi, juin 200 5

8.Langseth, P and Rick Stapenhurst. The Role of the National Integrity System in Fighting Corruption EDI Staff Working Paper, Washington, D.C.: World Bank, 1997.

9.Muganda, A. A. “The War Against Corruption in Tanzania: Overview of the report of the Presidential Commission on Corruption.” UNDP-PACT & OECD Development Centre Workshop on Corruption and Integrity Improvement Initiatives in the Context of Developing Economies. Paris, 1997.